

الفائض الاقتصادي الزراعي في العراق ... تحديات وحلول

The agricultural economic surplus in Iraq... Challenges and solutions

ا. م. د. سهيلة عبد الزهرة / المشرف

Dr. Suhaila Abdel Zahra

dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

هبة احمد محمد / الباحث

Heba Ahmed Mohamed

ahbt6170@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: الفائض الاقتصادي، لقطاع الزراعي

Key words: economic surplus, for the agricultural

المستخلص

أولى البحث الاهتمام المتزايد بموضوع الفائض الاقتصادي الزراعي بوصفه احد مكونات النمو الزراعي وآلياته وخاصة في البلدان النامية، وان سلوكية الفائض الزراعي سواء في البلدان المتقدمة او النامية سيعطي مؤشرا اقتصاديا مهما عن اتجاه التنمية فيها لذلك استهدف البحث دراسة قيمة الفائض الاقتصادي الزراعي في العراق ومعالجة العديد من مشاكل التنمية الاقتصادية الزراعية في العراق، ومن ثم تحديد التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي للنهوض بالقطاع الزراعي وتحديد الآثار التي يمكن أن يحدثها الفائض الاقتصادي الزراعي في معدل النمو الاقتصادي للعراق التي تم اختيار للمدة 2004 – 2018، من خلال البحث تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن أوضاع الزراعة في العراق تقترب جزء كبير منها من زراعة الاكتفاء الذاتي، وذلك لعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي وإهمال عنصر التغير التكنولوجي، مما يخفض من الفائض الزراعي المحتسب كما أن الزراعة التقليدية تعمل على تخفيض تحصيل راس المال مما يترتب عليه تدني إيراداتها، مما يؤدي إلى تسرب الفائض الاقتصادي بعيدا عن مساعي النمو الزراعي.

Abstract

The research gave increasing attention to the issue of the agricultural economic surplus as one of the components of agricultural growth and its mechanisms, especially in developing countries, and that the behavior of the agricultural surplus, whether in developed or developing countries, will give an important economic indicator of the direction of development in them. The problems of agricultural economic development in Iraq, and then identifying the challenges facing the Iraqi economy for the advancement of the agricultural sector and determining the effects that the agricultural economic surplus can have on the economic growth rate of Iraq that was chosen for the period 2004-2018. Agriculture in Iraq is approaching a large part of self-sufficiency cultivation, due to the lack of interest in the agricultural sector and neglecting the element of technological change, which reduces the calculated agricultural surplus, and traditional agriculture works to reduce the collection of capital, which results in low revenues, which leads to leakage of the economic surplus Away from the endeavors of agricultural growth.

المقدمة

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الأساسية والضرورية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وايضا في توفير العنصر الاساسي للغذاء والمواد الأولية للصناعة، وهنالك العديد من الدول قامت بتطوير زراعتها، من خلال الدعم المباشر وغير المباشر للمشتغلين في هذا القطاع، لاجل توفير الغذاء وتصدير الفائض منه من المنتجات التي لها الميزة النسبية، ناجمة عن اختلاف الظروف الطبيعية، واختلاف طبيعة التربة والتقدم التكنولوجي، إن للقطاع الزراعي دور مهم ومتميز في عملية الفائض الاقتصادي هذه الأهمية تنطلق من الاتي: في بديهيات علم الاقتصاد ثمة روابط منطقية تشير الى أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق على وفق غايتها المنشودة ما لم يحصل تراكم رأسمالي يمثل الإضافة الفعلية إلى الطاقة الإنتاجية، وان تمويل القطاع الزراعي يعتمد على حجم الفائض الاقتصادي الذي يتم اقتطاعه من الناتج المحلي الإجمالي سنويا.

اذ يمكن إحياء قطاع الزراعة في العراق ليكون بمثابة دعامة لتحقيق فائض زراعي يقوده القطاع الخاص، فالإنتاج الزراعي وصناعات معالجة الأغذية والخدمات المساندة توفر إمكانيات كبيرة للتوسع وخلق فرص العمل، كما ان القيمة المضافة الزراعية في العراق لم تخضع لسيطرة القطاع الحكومي أو تحديات الحوكمة كما هو مع باقي القطاعات، إذ يمكن لقطاع الزراعة في العراق ان يعيد بناء نفسه، وتطوير طرائق جديدة للعمل من خلالها لتسخير خبراته التاريخية والتقنيات الحديثة في تعظيم إمكانياته التنافسية.

أهمية البحث: يواجه العراق الان تحديات كثيرا منها الاعتماد على إيرادات النفطية وتراجع أسعاره، وبهدف تنويع مصادر الدخل الوطني في العراق فان احدى تلك المصادر هو استغلال القطاع الزراعي لكون الفرص توليد الدخل بها واسعة جدا وغير مستخدمة استخداما بشكل كفوء، فضلا عن فرص في تعظيم الفائض الاقتصادي عن طريق تنشيط الطلب على السلع والخدمات التي يمكن ان تحقق نموا في القطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال التشابك القطاعي بينهما، وهذا من شأنه فك الاختناقات وتوسيع اقطاب النمو ومساهمتها الحقيقية في تحفيز التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث: تعود مشكلة البحث الى انحياز الانتاج الوطني لصالح قطاع النفط وعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي ادى الى تضرر في المكاسب الاقتصادية على الصعيد الجزئي والكلي، ومن ثم ضياع كلفة الفرصة البديلة في زيادة الفائض الاقتصادي.

فرضية البحث: أفترض البحث أن تأثير الفائض الزراعي في معدل التنمية الاقتصادية والنمو الزراعي متواضع نتيجة اهمال هذا الفائض بعيدا عن مساعي التنمية الاقتصادية والنمو المذكور.

هدف البحث: استهدف البحث دراسة تعظم قيمة الفائض الزراعي في العراق ومعالجة العديد من مشاكل التنمية الاقتصادية الزراعية، ومن ثم تحديد الآثار التي يمكن أن يحدثها الفائض الاقتصادي الزراعي في معدل النمو الاقتصادي للعراق.

المحور الاول.. مفهوم وأشكال الفائض الاقتصادي

اولا.. مفهوم الفائض الاقتصادي. لأجل ازالة التشويش اللفظي والعلمي والقضاء على التعددية التي يمكن ان تخلق حالة من التداخل العلمي ما بين مفهوم الفائض الاقتصادي والمصطلحات الاخرى القريبة منه ، سنحاول ان نستعرض المعنى اللغوي لمفهوم الفائض الاقتصادي اولاً، ثم ننتقل الى بحث المعنى العلمي لمفهوم الفائض ثانياً.

1- المعنى اللغوي لمفهوم الفائض الاقتصادي: الفائض في اللغة: يعني الكثير، فأض مفرداً وجمعه فوائض ويعود الى الفعل (فاض) (الامام اسماعيل بن حماد الجوهري، 2007، ص 830)، الفائض من فيض، وفاض الماء، وفاض الدمع ونحوهما يفيض فيضاً وفيوضه وفيوضاً وفيضاً وفيوضه أي كثر حتى سال على ضفة الوادي (احمد اسعد احمد المسعودي، 2016، ص 25)، وفاضت عينه تفيض فيضاً إذا سالت، وفي الحديث: "ويفيض المال" أي يكثر من فاض الماء والدمع وغيرهما يفيض فيضاً إذا كثر، وقيل: فاض تدفق وأفاضه هو، وأفاض إناءه أي ملأه حتى فاض (مصطفى هني، 1985، ص 429)، اما في اللغة الانكليزية فان قواميسها تشير الى (ECONOMIC SURUPIUS) كمرادف للفائض الاقتصادي (http\\W.W.Whom.com) وبعد تحديد التباين اللغوي لمفهوم الفائض علينا ان نحدد المعنى العلمي لمفهوم الفائض الاقتصادي.

2- المعنى العلمي لمفهوم الفائض الاقتصادي: للفائض الاقتصادي تعاريف متعددة مختلفة باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها للفائض الاقتصادي، وفيما يأتي عدد من التعاريف: عرف الفائض الاقتصادي من قبل نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة بأنه الزيادة في القيمة المضافة على مجموع كلفة تعويض العاملين ومجموع استهلاك راس المال زائد صافي الضرائب الغير مباشرة (مجيب حسن محمد، 1976، ص 7) كما يعرف ايضا بأنه مقدار الموارد المادية في المجتمع التي تزيد عن حاجاته الاساسية، او بمعنى ادق الفرق ما بين مقدار الانتاج في المجتمع وبين استهلاكه الضروري (بول باران، 1967، ص 83). عرف بول باران الفائض الاقتصادي الفعلي بأنه (الفرق بين الانتاج الفعلي الجاري للمجتمع ولاستهلاكه الفعلي الجاري واطرافه بأنه يتطابق مع الادخار والتراكم الجارين (بول باران، 1967، ص 83). وعرفه الدكتور احمد مراد بأنه هو ذلك الجزء من الناتج القومي الصافي الذي لاستهلكه المجتمع وانما يستخدمه في زيادة حجم وسائل الانتاج بغية زيادة حجم الناتج القومي في العملية الانتاجية القادمة (محي الدين حسن عبد الله، 2000، ص 29). يعرف شارل بتلهام الفائض الاقتصادي بأنه ذلك الجزء المتبقي فعلاً من الناتج القومي الذي يخصص للإضافة الى الطاقة الانتاجية القائمة في الاقتصاد القومي، والذي يتطابق بالتالي مع حجم الادخار الفعلي والتراكم الجاري، وعليه فان ارتفاع حجم الانفاق الاستهلاكي في المجتمع، وما يقابله بالضرورة من انخفاض في حجم الادخار لا بد وان يؤدي الى انخفاض في حجم الفائض الاقتصادي فيه (عبد الرسول سلمان، 1974، ص 64). وتعرف موسوعات المصطلحات الاقتصادية بأنه يمثل الانتاج الاجمالي على اساس قيمة المنتج مطروحا منه المدخلات الوسيطة على اساس تكلفة المشتري وتعويضات العاملين وند ثارات راس المال الثابت والضرائب غير مباشرة مطروحا منها الاعانة الانتاجية (وفاء المهداوي، 1982، ص 4) واخيرا عرف الفائض الاقتصادي على انه (اجمالي فائض المنفعة التي يتمتع بها كل من المستهلكين والمنتجين في المعاملة الاقتصادية في ظل الظروف المثالية حيث يتمتع كل من البائعين والمنتجين بأقصى فائدة مالية ممكنة من السلع التي يتم بيعها وشراؤه). Thoretical Economics Letters,2019,9,1920-1937 ,<http://www.scirp.org/journal/tel> تلاحظ الباحثة من عرض المفاهيم المختلفة للفائض الاقتصادي ان جميعها تنصب على فكرة واحدة وهي ان الفائض الاقتصادي بصورة عامة هو الفرق بين ما يمكن انتاجه وبين ما يعد استهلاكاً ضرورياً للمجتمع فيما لو استبعنا الاستهلاك المفرط (الكمالي والبذخي). تتوصل الباحثة الى القول بما ان قيمة الإنتاج الكلي في المجتمع هي قيمة ما تنتجه وحداته الإنتاجية من سلع وخدمات، فلو استبعدنا من هذه القيمة الكلية قيمة مستلزمات هذا الإنتاج لتوصلنا إلى القيمة المضافة الإجمالية، ولو استبعدنا الأجور

الإجمالية من القيمة المضافة الإجمالية لتوصلنا إلى الفائض الاقتصادي الاجمالي، وهو يتكون من البنود الآتية: فوائد مدينة، وإيجارات مدينة، وأرباح موزعة، وأرباح محتجزة، وضرائب، ورسوم مباشرة، وغير مباشرة، ومقابل اهتلاك الأصول. من هذه التعاريف نستنتج بان المضمون الاقتصادي لمفهوم الفائض الاقتصادي بانه سياسة تنموية تهدف الى استخدام عوائد عوامل الانتاج لرفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل عن طريق توجيه الاقتصاد نحو القطاعات انتاجية جديدة عوض الاعتماد على قطاع واحد بالتالي استمرار النمو بالأجل الطويل وبما يحقق اثار ايجابية على التنمية الاقتصادية. ان تحديد المعنى العلمي لمفهوم الفائض الاقتصادي لا يعني تجريدة من احتمالات التداخل او الاحلال مع المفاهيم الاخرى القريبة منه، ففي الكثير من المصادر والدراسات والبحوث نجد هذا التداخل واحيانا نتلمس نوعا من الاحلال مع المفاهيم الاخرى من ابرزها ما يلي:-

1- الفائض الاقتصادي والفائض المسوق (عبد الله الهادي النجار، 1974، ص24): يختلف الفائض المسوق عن الفائض الاقتصادي، فالأول يمثل الكمية من السلع التي احضرت الى السوق فعلا، اما الثاني فيمثل تلك الكمية التي يكون مرغوبا في تسويقها في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والادارية السائدة. ويعتمد الفائض المسوق من السلع اساسا على حجم الانتاج منها كلما زاد الفلاحون من انتاج السلع الزراعية كلما كان اثر استهلاكهم محدودا، وبالتالي تكون النسبة الاكبر لهذا الانتاج للسوق، ولذلك فان الاصلاح الزراعي – بتفتيته للملكية الزراعية – يتسبب في نقص الفائض الزراعي المسوق لان الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعا لدى الفلاحين بعد تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي لنقص انتاجهم تبعا لصغر حجم الوحدات الانتاجية، الا ان عمل القائمون على الاصلاح الزراعي على زيادة الناتج الاجمالي بكفاية تعوض نقص الانتاج من خلال التجميع الزراعي والتسويق التعاوني وتظهر مشكلة الفائض المسوق حينما لا يقابل عرض السلع الطلب المتزايد على الفائض منها، وتلك ظاهرة تبرز كثير في البلدان النامية وخاصة بالنسبة لعرض المواد الغذائية. ونظر لتباين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للطبقات الاجتماعية المختلفة فانه ليس من اليسير تقدير الفرائض الاقتصادية لهذه الطبقات الامر الذي سيتم معه تقدير الفائض في القطاعين الزراعي والصناعي بما يتحملة ذلك من تجاوز محدود عن هذه الدقة التي تقتضي زيادة التصرف في دخول الطبقات او الفئات وهو امر ليس من السهل تلافيه.

2- التميز بين الفائض الاقتصادي والفائض النفطي (مدحت القريش، 2008، ص19): يختلف الفائض النفطي عن الفوائض الاخرى، فالفائض النفطي لا يرجع الى ميزة في الكفاءة الانتاجية للاقتصاد المحلي كما هو الحال بالفائض الاقتصادي بقدر ما يرجع الى عملية تحويل ثروة نفطية في باطن الارض ومن ثم استنفادها الى ثروة مالية. فلا بد من التمييز بين الفائض الاقتصادي (الفائض الحقيقي) في الناتج والدخل المتولد خارج نطاق تأثير القطاع النفطي وبين الفائض النفطي الذي يمثل فائضا من نوع خاص مختلف تمام الاختلاف عن طبيعة وخصائص الفوائض في القطاعات الاقتصادية الاخرى حيث ان الفائض النفطي يعتبر ريعا وليس ناتجا حقيقيا من الناحية النظرية الا انه يوضع تحت تصرف المجتمع من الناحية النظرية لتغطية عمليات التنمية الاستثمارية ولسد جزء من متطلبات الاستهلاك القومي.

3- الفائض الاقتصادي والادخار (فليح حسن خلف، 2007 ص35): قد يثار سؤال هنا، لماذا اعتمد هذا البحث مفهوم الفائض الاقتصادي ولم يعتمد مفهوم الادخار؟ وللإجابة على ذلك يكون من المفيد توضيح المقصود بهاذين المفهومين والدور الذي يلعبه كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية. فالادخار كما هو معروف ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يخصص للاستهلاك، وهو بذلك متغير ينظر اليه من وجهة نظر تاريخية ولا يعبر عن كل الامكانيات الفعلية الموجودة في الاقتصاد الوطني. اما الفائض الاقتصادي الفعلي يمثل الفرق بين الانتاج الفعلي الجاري للمجتمع واستهلاكه الفعلي الجاري، وهو بذلك يتطابق مع الادخار الجاري، ولكنه يتميز عنه من حيث أن الادخار يأخذ مفهومه من الفرق بين الدخل الفعلي والاستهلاك الفعلي، أي أنه يعد الفرق الأمثل بين المفهومين السابقين، والذي يتأثر بالعلم والعقل والترشيد الأقصى لإمكانيات المجتمع، وفقاً لأسس موضوعية (خزعل البيرماني، 1987، ص158). ولذلك فإن الفائض الاقتصادي في نظر شارل بتهائم أكثر إيجابية من الادخار، كما يعده الاداة الفعالة للحد من مشكلة الندرة التي تتميز بها اقتصاديات الدول النامية (خزعل البيرماني، 1987، ص158) قد يسمو هذا المفهوم الى درجة المثالية وله التأثير الايجابي على الاقتصاديات، فهو أداة لتوسعة الجهاز الانتاجي وضبط وعقلنة استخدام الموارد لتحسين مستوى الدخل الحقيقي، ولذلك يجب العمل على ترشيد العوامل المؤثرة فيه وهي: الانتاج، الدخل والاستهلاك يمكن تعظيم الفائض الاقتصادي من خلال ترشيد استخدام الموارد بين ما هو استهلاك ضروري وغير ضروري، والعمل المنتج وغير المنتج، وهذا ما يجعل الفائض الاقتصادي الذي تم ترشيده وتعبئته لا غرض التنمية اداة الأكثر فعالية في توسيع الجهاز الانتاجي وفي التعبير عن الامكانيات الفعلية الموجودة في الاقتصاد من الادخار بما يعزز بمسالة النهوض بمستوى الدخل الحقيقي (محمد مدحت مصطفى، ص2).

4- الفائض الاقتصادي وفائض العمليات: يستخدم فائض العمليات كمؤشر للدلالة على الفائض الاقتصادي لدول العالم سواء دول المتقدمة او النامية وجاء تعريفه هو القيمة المضافة مطروحا منها تعويضات المشتغلين (الاجور والرواتب النقدية والعينية)، او انه يعرف على انه الانتاج الكلي على اساس قيمة الانتاج مطروح منه المدخلات الوسيطة على اساس تكلفة المشتري وتعويضات العاملين واندثار راس المال والضرائب الغير مباشرة مطروح منه الاعانة الانتاجية.

5- الفائض الاقتصادي والتراكم الرأسمالي (رياض رؤوف العمر، 1981 ص39): يعرف التراكم الرأسمالي هو عملية تحويل جزء من فائض الانتاج إلى قوى انتاجية جديدة، فهو يأخذ بذلك شكل استهلاك منتج أو استثمار. ويظهر استخدام فائض الانتاج في النموذج الرأسمالي على أنه تراكم للرأسمال أو تحويل لجزء من القيمة الزائدة إلى رأسمال إضافي، قد يكون رأسمال ثابت مثل وسائل الانتاج الجديدة، أو رأسمال متغير ((Men, (1955.P111)). هو رصيد الارباح المحتجزة السالب والذي ينشأ عندما يتجاوز المبلغ المتراكم للخسائر المكتسبة وتوزيعات الارباح التي تقوم المؤسسة بدفعها اي المبلغ المتراكم لجميع ارباحها.

6- الفائض الاقتصادي وفائض القيمة: هو مفهوم استخدمه العالم الاقتصادي (كارل ماركس) في نقده للاقتصاد السياسي حيث ينشأ بواسطة العمل الغير ماجور من قبل العامل بناء على قيمة قوة العمل والتي هي من خصائص الانظمة الرأسمالية وقاعدة الربح لها حيث يعتبر فائض القيمة هو الاساس في تراكم راس المال كما عرفها العالم الانكليزي (ليونتييف) هو قيمة الفرق بين ما ينفقه من عمل وما ينفقه من عمل ورأس المال لإنتاج سلعة ما أي الفرق بين التكاليف الرأسمالي وتكاليف الانتاج الفعلية هذا الفرق يساوي فائض

القيمة (كارل ماركس، 1986، ص724).

ثانياً- انواع الفائض الاقتصادي. تعددت وتنوعت انواع الفائض الاقتصادي، بل ان النوع الواحد في بعض الاحيان يصنف الى مجموعة من الانواع، ولأجل ازالة التشويش والتعديدية في الاشكال، سوف نقسمها الى مجموعتين الاولى سنستعين بمجموعة من المعايير التي هي بمثابة البراهين على الية التصنيف ، وهذه المعايير وفق المخطط الآتي:

1- معيار طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يخلق فيه الفائض: وبموجبه يتم التصنيف الفائض الاقتصادي الى مكوناته القطاعية اي الى فائض صناعي، فائض زراعي، استخراجي ... وغيرها.

2- معيار طبيعة شكل الفائض: وبموجبه يتم تصنيف الفائض الى الفائض العيني والفائض النقدي.

3- معيار طبيعة روابط الانتاج الذي يركز على شكل الملكية: وبموجبه يتم تصنيف الفائض الى التميز

بين الفائض المتحقق في الدول النامية والفائض المتحقق في البلدان الرأسمالية (Johnmullen2005,p90) وفي الحقيقة ان الانواع الثلاثة للفائض الاقتصادي لا يمكن ان تحل أي منها عن الاخرة بل هي اشكال متكاملة في توضيح صورة الفائض الاقتصادي، لكن هذا لا يعني ان اتخاذ الفائض الاقتصادي شكلاً معيناً سواء كان على اساس طبيعية النشاط الاقتصادي او طبيعية الملكية ليس لمأثر على اتجاهات عملية التطور الاقتصادي او على محتوى عملية التطور، فعندما يأخذ الفائض الاقتصادي شكل فائض متحقق في القطاعات الانتاجية زراعي او صناعي تزداد درجة ارتباط البنية الهيكلية للإنتاج والتوزيع مما يؤدي الى انفصام العمليتين، وبالتالي يدفع باتجاهات عملية التطور الاقتصادي الى مزيد من الاختلال، كذلك نفس الشيء عندما يأخذ الفائض شكلاً فائضاً متحققاً في القطاع الرأسمالي او القطاع العام. وطالما ان محتوى عملية التنمية تتوقف على حجم الفائض المتولد في هذين القطاعين، اذن قيام تنمية اقتصادية ذات اتجاه عام يلعب فيها القطاع العام دوراً بارزاً تعتمد على قدرة هذا القطاع على توليد الذاتي للمزيد من الفائض بما يمكنه باستمرار من توسيع طاقة الانتاجية على حساب القطاع الرأسمالي لكي يؤول في النهاية الى تصفية تدريجية. وعندما يأخذ الفائض الاقتصادي شكلاً نقدياً فانه يساهم في نمو الاقتصاد بدرجة اكبر مما لو اتخذ شكلاً عينيّاً. ويعتقد ارثر لويس، ان اهم عنصر- يحكم عملية التنمية أي تحول من قطاع الكفاف الى قطاع الرأسمالي، متقدم يعتمد على نوع الفائض المتحقق في القطاع الرأسمالي المتقدم حيث انه بمقدار ما يستخدم هذا الفائض في تكوين راس المال الجديد تزداد قدرة هذا القطاع على جذب المزيد من السكان من قطاع الكفاف.

اما المجموعة الثانية من انواع الفائض الاقتصادي الى اهتمام بها بعض المفكرين الاقتصاديين في الفكر التنموي الحديث يكون معيار التميز بها حسب المدى الزمنية ومصادر و مصادر توليد الفائض حيث يذهب بول باران الى التميز بين ثلاثة اشكال من الفوائض الاقتصادية وهي كالآتي(نسرين غالي قاسم، 2019، ص16).

1- الفائض الاقتصادي الفعلي: هو الفرق بين الانتاج والاستهلاك الجارين للمجتمع، خلال فترة زمنية معينة، ويتجسد في الاصول الرأسمالية من جميع الانواع التي تضاف الى الثروة القومية كالمعدات الانتاجية والبضائع المخزونة والارصدة من العملات الاجنبية والمكتنزات الذهبية.

2- الفائض الاقتصادي الاحتمالي: هو الفرق بين كمية الناتج الممكن تحقيقها في ظروف طبيعية وتمتد تكنولوجيا معطى، وبين ما يتواضع المجتمع على عده استهلاكاً ضرورياً، وتحقيق مثل هذا الفائض يفترض

اعادة توزيع الدخل وتنظيم الانتاج والاستهلاك بصورة رشيدة كما يستلزم ذلك تغيرات جذرية في البنية الاجتماعية.

3- الفائض الاقتصادي المخطط: وهو الفرق بين الناتج الامثل للمجتمع الذي يمكن بلوغه في ظروف محددة تاريخيا وبين الحجم الامثل للاستهلاك الذي يختاره المجتمع، وتحقيقه يتطلب التخلص من الوحدات غير الكفوءة في الجهاز الانتاجي والزيادة القصوى لفورات الحجم الكبير والقضاء على التنوع غير المبرر في المنتجات، والحفاظ على الموارد البشرية والطبيعية باستغلالها استغلالا كفوءا.

الشكل (1) شكل الفائض الاقتصادي عند بول باران



من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر: نسرين غالي قاسم، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية السياحية المستدامة تجارب مختارة مع اشارة لتجربة العراق ما بعد 2003، رسالة ماجستير، 2019، ص16.

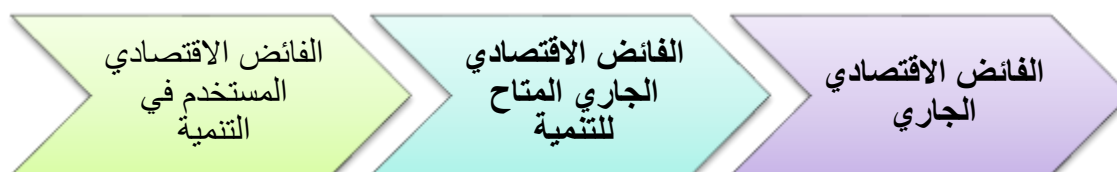
اما شارل بتلهاييم فقد اعادة صياغة اشكال الفوائض الاقتصادية التي حددها بول باران بطريقة اخرى هي (خميس خلف موسى فهداوي، 2000، ص77-78):-

1- الفائض الاقتصادي الجاري: ويتمثل في الفرق بين الناتج الاجتماعي المتاح الذي يحققه الاقتصاد القومي مطروحا منه مجموع استهلاك المنتجين وعوائلهم. غير ان هذا الفائض، حسب راي بتلهاييم، ليس بالضرورة ان يستثمر بمجموعة كأن يكتنز جزء منه على سبيل المثال.

2- الفائض الاقتصادي الجاري المتاح للتنمية: والذي يمكن الحصول عليه من الفائض الاقتصادي الجاري مطروحا منه النفقات الاجتماعية الضرورية لإعادة الانتاج في المجتمع كنفقات التعليم والصحة وغيرها من النفقات الاجتماعية الاخرى.

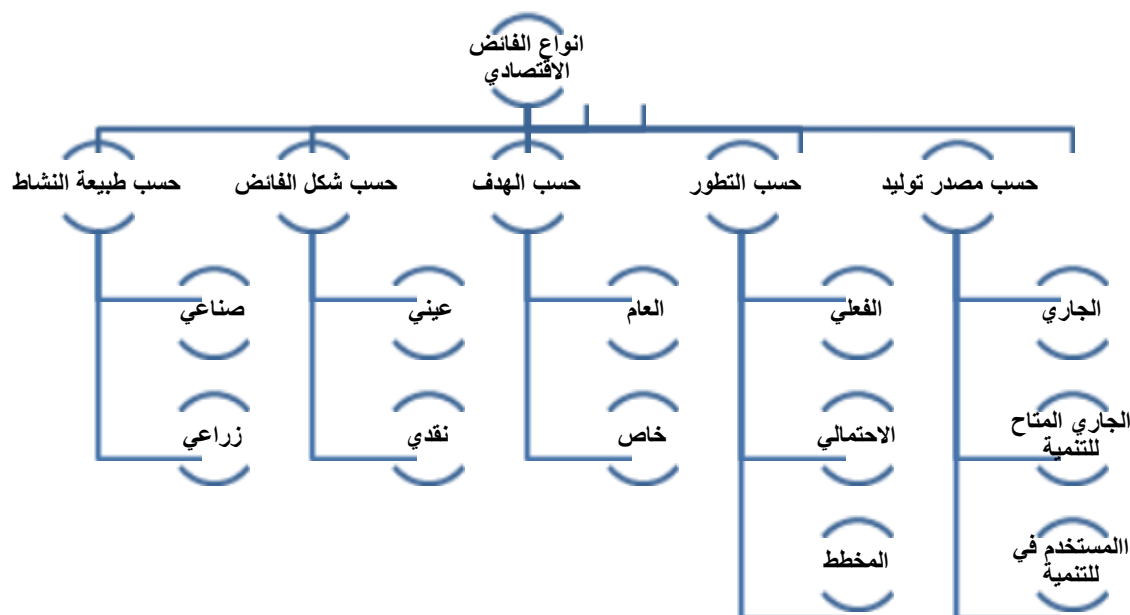
3- الفائض الاقتصادي المستخدم في التنمية: ويتمثل في مقدار الفائض المخصص لزيادة الطاقة الانتاجية في المجتمع، ويشمل الاستثمارات الانتاجية الجديدة والاستثمارات غير الانتاجية الجديدة التي تساهم بشكل غير مباشر في التنمية الاقتصادية.

الشكل (2) شكل الفائض الاقتصادي عند شارل بتلهاييم



من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر: خميس خلف موسى فهداوي التنمية الاقتصادية، دار الكتب والوثائق الوطنية، 2000، ص77-78.

الشكل (3) يوضح انواع الفائض الاقتصادي



المصدر:- من عمل الباحثين استنادا لما ورد اعلاه

المحور الثاني.. واقع القطاع الزراعي في العراقي بعد عام 2003

اولا.. الانتاج الزراعي في العراق. يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات في الاقتصاد العراقي، بل يعتبره البعض القطاع الأول بالنظر لدوره كقاعدة أساسية للاقتصاد العراقي، ولأن هذا القطاع هو الذي يوفر الأغذية للسكان، وعليه يعيش قرابة 30% من السكان وهم سكان الريف، وفيه يشغل قرابة 20% من القوى العاملة، وهو الذي يوفر المواد الأولية ذات الأصل النباتي والحيواني للصناعات العراقية، فضلا عما يوفره من سلع للتصدير، وقد تفاعلت عوامل عديدة في تدهور الإنتاج الزراعي بعد عام 2003، فمن ناحية أدى تحول السياسة الاقتصادية نحو تطبيق إجراءات اقتصاد السوق إلى إلغاء إجراءات الحماية وفتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعها عن طريق إلغاء نظام المنع والإجازات، وتخفيض الرسوم الجمركية تخفيضا كبيرا وإلغائها بالنسبة لغالبية المنتجات الزراعية المستوردة، وقد نجم عن هذه الإجراءات تعرض الإنتاج الزراعي المحلي بشقيه النباتي والحيواني إلى المنافسة الشديدة من قبل السلع المستوردة التي تحظى بميزة انخفاض تكاليف الإنتاج وجودة النوعية، وهو ما تسبب في اختفاء العديد من المنتجات الزراعية المحلية من الأسواق العراقية، وتعرض المنتجين الزراعيين العراقيين إلى الخسائر ولجوء عدد كبير منهم إلى العزوف عن الإنتاج.

ثانيا.. الإنتاج الحيواني. للإنتاج الحيواني موقعا مهما في الاقتصاد العراقي، لأنه يساهم بما يقارب النصف من القيمة المضافة للإنتاج الزراعي، وهو الذي يوفر الأغذية الضرورية للسكان من اللحوم والألبان وبيض المائدة ولأنه يجهز المواد الأولية لصناعات النسيج والجلود والأحذية والألبان، فضلا عن دوره في توفير السلع للتصدير، ان الإنتاج الحيواني يعاني كثيرا من انخفاض الإنتاجية ورياءة النوعية بعد عام 2003

بسبب تعرض الثروة الحيوانية إلى الدمار والتراجع نتيجة لغياب الأمن وتفشي الإرهاب وتعرض المؤسسات الإنتاجية إلى السرقة، وانتشار عمليات تهريب المواشي إلى الأسواق الخارجية، وعجز المنتجين بخاصة أصحاب المشاريع الإنتاجية متوسطة الحجم وكبيرة الحجم عن توفير متطلبات الإنتاج، مثل الأعلاف ووسائل مكافحة الأوبئة، وهو ما يفسر لنا عجز الإنتاج الحيواني في الوقت الحاضر عن سد حاجة السوق المحلية وتوفير السلع للتصدير، واعتماد السوق المحلية بنسب عالية على الاستيراد لسد حاجة الاستهلاك الداخلي إلى المنتجات الحيوانية على اختلاف أنواعها.

ثالثاً- مؤشرات تطور القطاع الزراعي في العراق

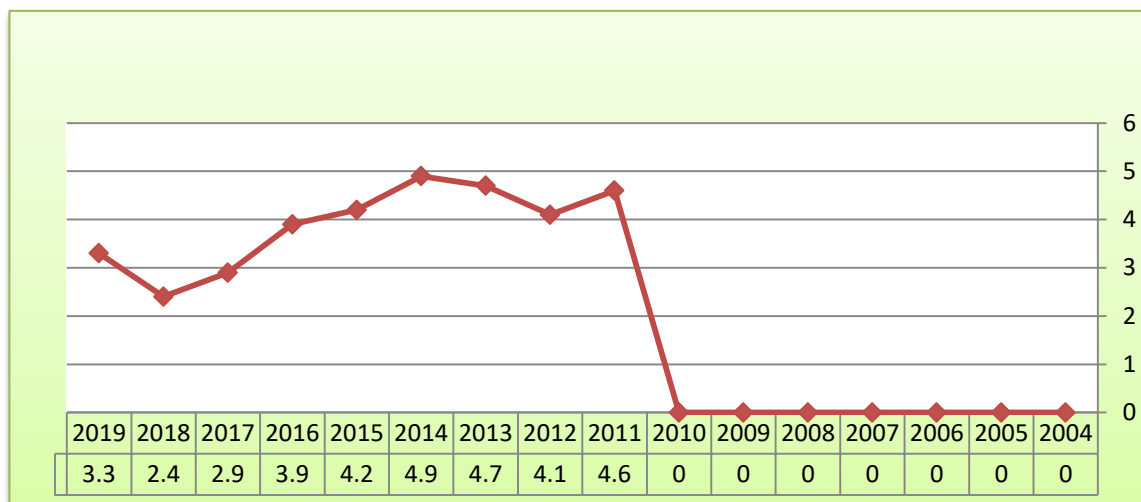
1- تطور الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الزراعي: من المعروف ان للقطاع الزراعي دورا واضحا وتأثيرا مهما في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد من المنتجات النباتية ومن المنتجات الحيوانية سواء كان ذلك للاستهلاك الغذائي المباشر أو كمدخلات للصناعات التحويلية، الا ان واقع حال القطاع الزراعي في العراق يتمثل بانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما نراه واضحا في الجدول، حيث يتضح لنا من الأرقام الواردة في الجدول ان افضل نسبة لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي هو (9.6%) خلال السنتي 2005 - 2004، ثم بدأت بالانخفاض الى ان وصلت 3.3% سنة 2019، وكانت ادنى مستوى لها سنة 2018 حيث بلغت نسبتها 2.4% ويمكن السبب في انخفاض هذه النسبة الى طابع القطاع الزراعي المتمثل في كثافة استخدام رأس المال البشري غير الماهر مقابل الانخفاض في كثافة رأس المال والتكنولوجيا ليتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض فلا يلبي الاحتياجات الاستهلاكية للعاملين في هذا القطاع، هذا فضلا عن اهمال القطاع الزراعي من قبل الدولة بعد عام 2006، وعدم تقديم الدعم للفلاح بالإضافة الى اغراق الأسواق العراقية بالبضائع والسلع المستوردة مما اثر بشكل سلبي على توجهات المزارعين، الأمر الذي جعل قسم كبير منهم يهجر مزارعهم والتوجه الى المدن للبحث عن فرص عمل بديلة. لذا نؤكد على الاهتمام بالقطاع الزراعي واعطائه الأولوية، لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الإيفاء بمتطلبات البلد الغذائية، فضلا عن تلبية الصناعة التي ترتكز عليها النشاطات الأخرى (وزارة التخطيط 2005 - 2019).

جدول (1) مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار) للفترة 2003 - 2019

السنة	قطاع الزراعة والصيد والغابات	الناتج المحلي الإجمالي	*نسبة المساهمة
2004	0.3693768	7.53235358	9.6
2005	0.5064158	6.73533598	9.6
2006	7.5568985	8.95587954	8.5
2007	4.5494212	4.111455813	9.4
2008	1.5716815	0.155982258	7.3
2009	6.6132734	6.139330210	4.4
2010	6.8657390	3.177008632	9.4
2011	9918316.8	217327107.4	4.6
2012	10484949.3	254225490.7	4.1
2013	13045856.4	273587529.2	4.7
2014	13128622.6	266332655.1	4.9
2015	8160769.7	194680971.8	4.2
2016	7832046.9	196924141.7	3.9
2017	6598384.8	221665709.5	2.9
2018	6322747.2	254870184.6	2.4
2019	8766710.8	262917150.0	3.3

المصدر:- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية ، من 2005 - 2019 *تم احتسابها من قبل الباحثين

الشكل (4) يوضح نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي



المصدر: من اعداد الباحثين استناداً لبيانات الجدول (وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة)

2- **تطور تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي:** تظهر أهمية النشاط الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في إجمالي تكوين رأس المال الثابت ويوضح الجدول مقدار هذه المساهمة. يتضح من الجدول أدناه إن إجمالي تكوين رأس المال الثابت كان في تطور ملحوظا في تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي اذ ارتفع من (18268362) مليون دينار في سنة 2004 وكانت أهميته النسبية (0.6%) الى (1,419,595,135) مليون دينار سنة 2012 والتي بلغت أهميته النسبية (3.7%) وارتفع الى (1,057,732,885) مليون دينار سنة 2019 وبلغت أهميته النسبية (وبمعدل نمو قدره (1.05%) للفترة (2004 - 2019) (وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة). إذ أن ارتفاع تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي للفترتين الاولى والثانية يعود الى ارتفاع عوائد النفط والتوسع في الإنفاق الاستثماري لتكوين رأس المال الثابت، اما في الفترات التي ينخفض فيها فإنه يعود الى انطفاء الصادرات النفطية العراقية والى تدهور اسعاره في وتخلي الدولة عن انشاء مشاريع جديدة وبيع المشاريع القائمة منها للقطاع الخاص. وحيث كانت نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق كمتوسط (6,7%) للفترة (2004 - 2019) كما يتضح من الجدول ذاته أن معدلات النمو السنوية لأجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي اقل من معدلات النمو الاجمالي لتكوين رأس المال الثابت في العراق، مما يدل على عدم الاهتمام بهذا القطاع. إلا أن نسب المساهمة والنمو توضح عدم الاتساق في السياسات الزراعية وتذبذبها من سنة الى اخرى، فبعد أن كان العراق بلد زراعي بحت وقادر على تلبية جزء كبير من احتياجاته وبعض المستلزمات الصناعية، أصبح الآن يشكو من عدم قدرة هذا النشاط على توفير وسائل العيش الأساسية لأبنائه، وبالرغم من ذلك نجد أن هذا القطاع لازال يوفر فرص العمل والعيش لـ 30% من أبناء البلد والذين بدأت نسبتهم إلى مجموع سكان البلد في تناقص تدريجي مقابل زيادة واضحة في نسبة سكان المدينة (سهام الدين خيري، 2011، ص 39)

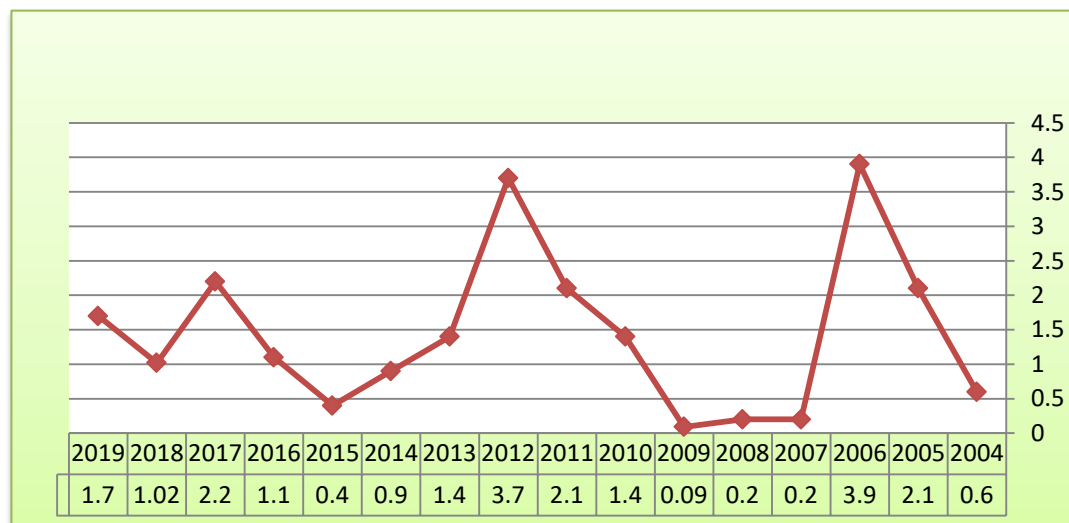
جدول (2) مقدار مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت (2004 - 2019) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي	اجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق	*نسبة مساهمة القطاع الزراعي
2004	18268362	2,857,807,021	0.6
2005	214248290	10,182,362,211	2.1
2006	666771428	16,911,154,677	3.9
2007	17639012	7,530,404,439	0.2
2008	54299985	23,240,539,149	0.2
2009	13034884	13,471,242,283	0.09
2010	389,095,973	26,252,776,813	1.4
2011	596,488,400	28,234,992,625	2.1
2012	1,419,595,135	38,139,871,015	3.7
2013	793,767,650	55,036,676,169	1.4
2014	540,819,484	55,837,402,859	0.9
2015	213,445,204	50,650,572,753	0.4
2016	328,507,769	28,703,209,160	1.1
2017	732,790,204	32,330,275,722	2.2
2018	390,233,473	38,107,186,603	1.02
2019	1,057,732,885	60,715,399,2870	1.7
معدل النمو لأجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي	1,05		
معدل النمو لأجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق	6,7		

المصدر - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، حسابات قومية، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

*تم احتسابها من قبل الباحثين

الشكل (5) يوضح نسب مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي



المصدر: من اعداد الباحثين استناداً لبيانات الجدول (2)

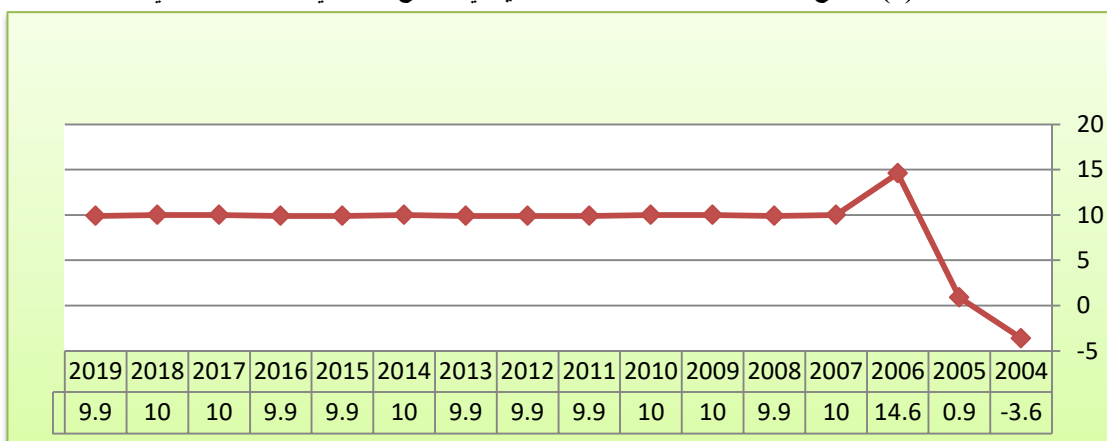
رابعاً- تقدير الفائض الاقتصادي في القطاع الزراعي. ونلاحظ من الجدول ان قيمة الفائض الزراعي التي بلغت في 2004 حوالي (2434193) مليون ديناراً وكانت الاهمية النسبية التي يشير لها الفائض الزراعي نسبة الى اجمالي فائض العمليات في الاقتصاد العراقي تبلغ -3.6% وهي نسبة سالبة ويعود ذلك نتيجة تغيير النظام السياسي واهمال هذا القطاع، ومن الملاحظ أن هذا الفائض قد اخذ اتجاها تصاعديا وبلغت اعلى نسبة له خلال فترة البحث (14.6) عام 2006 والتي كانت قيمة الفائض الزراعي (537874) ويعود ذلك نتيجة تنفيذ خطط التنمية الوطنية وكذلك تفعيل سياسات التشغيل وتطوير بعض المكائن والآلات الزراعية، لكن بعد ذلك اخذ الفائض الزراعي اتجاها متذبذباً بين صعود تارة يعود الى ارتفاع عوائد النفط وانخفاض تارة اخرى نتيجة الازمات والهجمات الإرهابية الى جانب انهيار اسعار النفط، وفي عام 2019 بلغت هذه القيمة (6825503) مليون ديناراً وكانت اهميته النسبية (9.9)، وبصورة عامة فقد بلغت الأهمية النسبية في مساهمة الفائض في القطاع الزراعي الى أجمالي مساهمات الفوائض المتحققة في بقية القطاعات الاخرى للفترة (2004 – 2019) قد بلغت (10.0%) كمتوسط عام طيلة فترة الدراسة. وبناء عليه فان القطاع الزراعي يعاني من انخفاض في حجم الفوائض المتولدة فيه، ولكن اذا ما اضفنا الى هذا الفائض كلا من قيمة الاستهلاك الذاتي أو ما يعرف بالدخل العيني وحجم المدخرات الفردية والتي تأخذ شكل المكتنزات لدى طبقة الملاك خصوصاً فمن الطبيعي أن قيمة الفائض تكون اعلى ومن بعد فان نسبة الفائض الزراعي الى اجمالي الفائض الاقتصادي ستكون ايضا اعلى.

جدول (3) القيمة المضافة وتعويضات المشتغلين والفائض الاقتصادي في القطاع الزراعي للمدة (2004- 2019) (مليون دينار)

السنوات	القيمة المضافة	تعويضات العاملين	*الفائض في القطاع الزراعي	الفائض الاقتصادي الاجمالي 4	*الاهمية النسبية % (3-4)
2004	36937	125957	-89020	2434193.1	-3.6
2005	50641	17319	33322	3332216	0.9
2006	556898	19024	537874	3666582.7	14.6
2007	549421	188902	360519	3605187	10.0
2008	604201	206396	397805	3978052.1	9.9
2009	683255	236173	447082	4470815.8	10.0
2010	836623	284169	552454	5524537.9	10.0
2011	991831	341491	650340	6503406	9.9
2012	1048494	360925	687569	6875697.2	9.9
2013	1304585	448980	855605	8556054	9.9
2014	1312862	436678	876184	8761834	10.0
2015	816076	281266	534810	5348107.5	9.9
2016	783204	269867	513337	5133375.7	9.9
2017	659838	227398	432440	4324399.2	10.0
2018	757226	261340	495886	4958858.9	10.0
2019	1041117	358567	682550	6825502.6	9.9

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية ، من 2005 – 2019. *تم احتسابها من قبل الباحثين

الشكل (6) يوضح نسب مساهمة الفائض الاقتصادي في القطاع الزراعي للاقتصاد العراقي



المصدر: من اعداد الباحثين استناداً لبيانات الجدول (3)

وخلاصة ما تقدم وبعد أن استعرضنا اهم القيود التي تعاني منها معظم البلدان النامية في القطاع الزراعي مثل موارد طبيعية وبشرية فضلاً عن التخصيصات المالية وحجم تكوين راس المال الثابت المخصص لهذا القطاع، والعراق يكاد ان يكون القطاع الزراعي من ابرز تلك البلدان.

المحور الثالث.. معوقات القطاع الزراعي في العراق

ومن اهم تلك المعوقات التي يعاني منها القطاع الزراعي في العراق هي كالاتي (علاء هاشم البدران، ٢٠٠٩، ص ٢):

1 - هيكل استغلال الأراضي العراقية: تحتسب دراسة هيكل استغلال الأراضي العراقية، من الجوانب المهمة التي يعتمد عليها لغرض التعرف على مستوى تطور الإنتاج الزراعي، والمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في البلد، ذلك لأن الأرض هي القاعدة التي يقوم عليها الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، ولأن الإنتاج الزراعي يتأثر إلى حد بعيد بالتربة وخصوبتها وكيفية استغلالها، إضافة إلى المناخ ومستوى الأمطار والمياه والطرق الزراعية المستخدمة، تبلغ المساحة الكلية للعراق 02.174 مليون دونماً، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (46.44 مليون دونماً)، وهي تشكل نسبة 26 % من المساحة الكلية للعراق، لوجدنا أن الأراضي العراقية الصالحة للزراعة تشكل قرابة 17% من مساحة العراق، وهي نسبة جيدة لو قارنا ذلك بالكثير من الدول النامية، أن ما يزرع منها سنوياً لا يتجاوز 12,406 مليون دونماً، وهو ما يوضح لنا بأن لدينا العديد من الأراضي الصالحة للزراعة ولكنها متروكة ولم تستغل زراعياً أمام التنمية الزراعية في المستقبل، وبخاصة منها ما تتضمنه الصحراء الغربية الممتدة من الموصل وحتى البصرة من أراضي صالحة وتحتوي أجزاء كبيرة منها على المياه الجوفية المتجددة، ولو تمعنا في هيكل الأراضي العراقية المزروعة فعلاً لوجدنا أن هذا الهيكل يتسم بحالة عدم التنوع، واستحواذ محاصيل زراعية قليلة على أكثر مساحات هذه الأراضي

2 - الإنتاجية الزراعية: لم تقف حالة التخلف في القطاع الزراعي العراقي عند حدود حالة عدم التنوع في هيكل استغلال الأراضي العراقية، وإنما هي تظهر كذلك في انخفاض مستويات الإنتاجية الزراعية سواء ما تعلق منها بإنتاجية الفرد العامل في القطاع الزراعي، أو إنتاجية الدونم الواحد من المحاصيل الزراعية. ويعود ذلك إلى عوامل متعددة أهمها الضعف في استخدام المكائن الزراعية، والأسمدة، والبذور المحسنة،

ووسائل مكافحة الأوبئة الزراعية في عملية الإنتاج الزراعي، فضلا عن غياب عنصر المهارة لدى الفلاحين العراقيين وعجز غالبيتهم عن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العملية الزراعية، وهو ما يقتضي توفير هذه المقومات بأسعار تشجيعية وإرشادهم إلى أساليب استخدامها.

3 - توفير المياه وتنظيم الري والبزل: لا يمكن إغفال أهمية الري والبزل بالنسبة لعملية الإنتاج الزراعي، فبدون وصول الماء بشكل منظم إلى المناطق المزروعة لا يمكن أن تنمو النباتات في تلك المناطق. والأراضي العراقية تروى بوسيلتين، فالمناطق الشمالية والشمالية الغربية تروى عن طريق الأمطار، والآبار التي تعتمد على المياه الجوفية، بينما تروى المناطق الوسطى والجنوبية أساسا بمياه الأنهار، وبشكل عام يعتبر العراق من الدول الغنية بمصادر المياه بسبب ما يوفره نهري دجلة والفرات وروافدهما، وكذلك المصادر الأخرى للمياه كالمياه الجوفية والأمطار والعيون والينابيع.

ويلاحظ في الآونة الأخيرة قيام تركيا بحجب نسبة عالية من مياه نهري دجلة والفرات نتيجة لقيامها بإنشاء الخزانات العملاقة، ومشاريع الخزن والإرواء الكثيرة اعتمادا على مصادر المياه في هذين النهرين، وكذلك قيام إيران بإغلاق الروافد التي تصب في شط العراق وغيره من الأراضي العراقية، وكذلك قيام سوريا بتوسيع استخداماتها لنهر الفرات، وهو ما تسبب في الشحة والنقص في توفير المياه للزراعة العراقية بخاصة في المناطق العراقية الوسطى والجنوبية.

4 - مشكلة الملوحة: مشكلة الملوحة من المشاكل الكبيرة التي تهدد الأراضي العراقية، إذ أن 20 - 30% من الأراضي العراقية قد أهملت بسبب تراكم الأملاح، ولأن العراق يفقد سنويا قرابة عشرين ألف دونم في المناطق الوسطى والجنوبية بسبب هذه المشكلة، وتعود ملوحة الأرض إلى عوامل متعددة من أهمها ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية، وارتفاع درجة تبخر المياه بسبب ارتفاع درجات الحرارة في الصيف، والرياح الحارة المحملة بالأملاح، واستعمال الفلاحين في السنين الغابرة لكميات كبيرة من المياه تفوق حاجة النبات، وعدم وجود المبازل الكافية لتسريب المياه المالحة من الأراضي الزراعية، وغير هذه من العوامل التي تشير إليها الدراسات المتخصصة.

المحور الرابع:- آليات تطور القطاع الزراعي: ان القطاع الزراعي في العراق زاخر بالمعطيات من ارض خصبة ومناخ يساعد على زراعة العديد من المحاصيل الزراعية ومياه عذبة من نهري دجلة والفرات فضلا عن شط العرب، كما توارثت العديد من الاسر الفلاحية خبرات جيدة في مجال الزراعة ومواجهة الأوبئة وكيفية التعامل مع حالات اللاتيقين في قطاع الزراعة.

1- معالجة مشكلة المياه:- لذا لابد من ابرام اتفاقيات خاصة بالمياه مع الدول المتشاطئة من اجل تامين حصة القطاع الزراعي والسكان، مع معالجة العقبات التي وضعت في نهري دجلة والفرات قبل ان تدخل العراق والتي تسببت بارتفاع نسبة الاملاح والشوائب فيها. وعليه فان صانع القرار الزراعي ينبغي عليه تحديد مراحل تنمية هذا القطاع وتحديد الحاجة الفعلية لكل مرحلة تنموية من المياه الكافية، وتطوير التقنيات الخاصة بالري من اجل الاستفادة من المياه العذبة، والاشراف على عمليات استخدام المياه في ارواء الأراضي الزراعية، لتجنب الهدر والاسراف فيها، فضلا عن رسم سياسات زراعية قادرة على الاستخدام الأمثل لمياه دجلة والفرات وعدم تركها تنتهي بالمياه المالحة عند منطقة الخليج العربي. وان من شان تطوير الاستخدامات الصحيحة والمتطورة للري في المشاريع الزراعية ان يحسن من الفائض الاقتصادي للقطاع الزراعي.

2- المبادرة الزراعية:- اطلقت عام 2008 بدعم وتوجيه السيد رئيس مجلس الوزراء وكانت تهدف الى

تحقيق الامن الغذائي بمدة زمنية لا تتجاوز (10) من خلال الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي بالمحاصيل الاستراتيجية. اذ تضمنت هذه المبادرة دعم المزارعين بالبذور والحبوب وشراء انتاجهم، وتمويل المشاريع الإنتاجية ومتابعة سير مراحل هذه المبادرة على ارض الواقع، من اجل انعاش القطاع الزراعي ورفع القدرة الإنتاجية له وتسويق مخرجاته في الأسواق المحلية، من اجل تأمين حاجة الطلب المحلي اليومي على المحاصيل الزراعية. وبموجب ذلك تم تهيئه صناديق الإقراض الزراعي من اجل سد النقص الحاصل بتمويل المزارعين والأنشطة الزراعية ومشاريع استصلاح الأراضي الزراعية من اجل استثمارها زراعيًا. وقد كانت تلك الصناديق كالآتي (وزارة المالية، 2010، ص: 18-23)

- **صندوق التنمية الزراعية للمشاريع الاستثمارية الكبرى:** - بلغ رأس مال هذا الصندوق عند تأسيسه عام ٢٠٠٨ (100) مليون دولار، يقوم الصندوق بمنح القروض للأشخاص والشركات الزراعية، الذين يرمون الحصول على القروض التي تزيد مبالغها عن (250) مليون دينار، ولكافة الأغراض الزراعية والحيوانية ومشاريع تأهيل الصناعات الغذائية وتوثق كافة قروض المشاريع الكبرى بضمانات عقارية كافية لتغطية المبلغ المطلوب.

- **صندوق اقراض تنمية الثروة الحيوانية:** - بلغ رأس مال هذا الصندوق عند تأسيسه في عام ٢٠٠٨ (40) مليون دولار وان هذا الصندوق يقوم بتمويل مشاريع زراعية متنوعة تخدم القطاع الزراعي العراقي.

- **صندوق قروض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة:** - شكل هذا الصندوق برأس مال بلغ عند تأسيسه عام ٢٠٠٨ بمقدار (40) مليون دولار من اجل تأمين استخدام المكننة الحديثة فضلا عن التقنيات التكنولوجية المتطور في مجال الإنتاج الزراعي.

- **صندوق تنمية النخيل:** - انشاء صندوق تنمية النخيل برأسمال بلغ عند التأسيس (30) مليون دولاراً وكان يهدف الى معالجة تذبذب انتاج التمور وزيادة زراعة النخيل التي تضررت بفعل الحروب، مما أدى الى انخفاض اعداد النخيل وتراجع انتاج التمور.

- **صندوق اقراض صغار الفلاحين والمزارعين:** - ركز الصندوق على تقديم القروض لزراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل الحنطة والشعير والقطن، الى جانب المحاصيل النباتية الصيفية والشتوية وقد تضمن القرض صرف مبالغ بدفعات وبمدة استرداد لا تقل عن سنة لصغار الفلاحين والمزارعين.

على الرغم من دخول هذه المبادرة حيز التنفيذ من عام 2008 ولكن لازالت حصة القطاع الزراعي خجولة وضعيفة جدا في الناتج، ولا زال العراق يستورد العديد من المحاصيل الزراعية لتأمين حاجة السوق المحلية. ولا زالت العديد من التحديات تقف امام تنفيذ المشاريع الزراعية الاستراتيجية التي ممكن ان تجعل العراق قادرا على الاكتفاء الذاتي بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية. والاهم ان هذا القطاع على الرغم من سعي السياسة الزراعية الى تذليل العقبات التي تعترض طريق المزارعين في تخطيط وتنفيذ مشاريع الإنتاج الزراعي لكن لازال الفائض الزراعي قليل جدا.

تقدم المبادرة الزراعية دليلا واضحة الى حاجة القطاع الزراعي الماسة الى الاستثمار المحلي والاجنبي، وتهيئه مصادر تمويل كافية لدعم الاستثمارات الزراعية، وتقديم التسهيلات اللازمة للمزارعين من اجل دعم وتعزيز إنتاجية المساحات المزروعة. واذا ما تم اخذ أهمية القطاع الزراعي في التنمية المستدامة من خلال دوره في الاقتصاد الأخضر بعين الاعتبار، تظهر الحاجة الملحة الى الاستثمارات الخضراء والتمويل الأخضر. في بناء اقتصاد نظيف، والذي من شأنه ان يخفف من حدة تغيرات المناخ وانعكاساتها في حياة

الانسان والنبات، والحد من ظاهرة انتشار التصحر وقلة المساحات الخضراء والتلوث البيئي في عموم المدن العراقية.

3- معالجات زراعية لبعض مشاكل القطاع الزراعي:- يقدم التطور التقني الزراعي حلولا من اجل تنمية القطاع الزراعي وزيادة فائضه الاقتصادي، من خلال زراعة المحاصيل الزراعية في المياه المالحة. اذ بالإمكان جلب بعض أصناف بذور الشعير الأمريكي والتي تتصف بقدرتها على النمو في بيئة ذات ملوحة عالية في المياه، والتي بالإمكان سقيها من مياه البزل. كما ان البريطانيون قد نجحوا بتهجين قمح مع نبات وسادة الرمال وان هذه النبتة قادرة على النمو في بيئة مياه مالحة، وبالنسبة للرز فقد تم انتاج رز معدل وراثيا يتحمل ملوحة الأرض والمياه، وهناك أصناف من المزروعات تستخدم كعلف للحيوانات تتحمل بيئة مالحة مثل نبتة (Prostrate)، فضلا عن المحاصيل الزراعية ذات المردود الاقتصادي مثل بعض أصناف القطن والقصب وغيرها من محاصيل تحمل تقنيات تمكنها من مقاومة ملوحة الأراضي الزراعية. كما يجب الاهتمام بزراعة غابات النخيل واشجار النيم واليوكالبتوس والسرور والصنوبريات وغيرها، اذ قد اشتهر العراق فيما مضى بزراعة النخيل والتي كانت تغطي معظم الأراضي الزراعية في الوسط والجنوب وبشكل كثيف، والتي كانت مصدرا لإنتاج اجود أنواع التمور ولكن الحروب قد اثلقت اغلبها. أما بالنسبة لمشكلة اليورانيوم المنضب والذي تلوثت فيه مساحات كبيرة في العراق جراء الحروب السابقة، فمن الممكن الاستفادة من تجربة روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً) في التعامل مع التلوث النووي (حادثة مفاعل تشيرنوبيل في ثمانينات القرن السابق)، اذ قام الروس في وقتها بزراعة المناطق الملوثة بنبات (Agropyron) القادر على امتصاص المواد المشعة من التربة، ومن ثم يتم التعامل بطريقة مدروسة للتخلص من هذا النبات ومن آثاره، مما يخفف من حدة الانبعاثات النووية التي تسببت بتلوث التربة. محمد توفيق علاوي، 2016 <https://mohammedallawi.com/2016>

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً:- الاستنتاجات

1- يعد القطاع الزراعي المؤسس الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية والقضاء على حالة الفقر في البلدان النامية، وتعد الزراعة أيضاً بمثابة المحرك الأساس للازدهار الاقتصادي الناتج عن زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني والنباتي.

2- ان اجمالي تكوين راس المال يعاني من ضعف كبير بسبب عدم توفر مناخ امني وسياسي مستقر، سواء العام او الخاص فضلا عن الاختلال الكبير في هيكله امام قطاعات الإنتاج، فقد كانت نسبة مساهمته في القطاع الصناعي متدنية جداً، وقد كانت مساهمته في قطاع الزراعة ضعيف جداً، وهو ما مهد لتخلف هذا القطاع وتدهور قيمته المضافة. كما ان الحال في باقي قطاعات الإنتاج لا تختلف كثيراً عن هذا المشهد للأسباب أعلاه.

3- يمتلك العراق مقومات زراعية خلاقة التي تمكنه من تكوين اقتصاد موازٍ لاقتصاد النفط، وبوسائل أقل كلفة وأكثر تأثيراً في تعزيز المالية العامة للدولة، ولكن ما يزال إدراك ذلك نظرياً لا عملياً في دوائر الدولة الرسمية.

4- أظهرت نتائج البحث تراجعاً واضحاً في نسب مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، على الرغم من أنه يعد أهم القطاعات الإنتاجية لكونه قاعدة اقتصادية مهمة تحظى بميزات فريدة، يمكن الاعتماد عليها في توفير الغذاء والمواد الأولية للصناعة وجلب مردودات مالية ضخمة للدولة.

□ثانياً..التوصيات

- 1- إن زيادة الإنتاج الزراعي يدعم الاستقلال الاقتصادي ويحقق الأمن الغذائي لأي بلد، لأنه من أهم المشاكل التي تواجه العراق في الوقت الراهن هو ضعف إنتاجها الزراعي، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والسياسي ويضعف الإرادة الوطنية مادامت هذه الدول تعتمد على المنتجات الزراعية المستوردة في سد حاجاتها الغذائية.
- 2- تنمية القطاع الزراعي من أجل تحقيق المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك لأن العراق تتوافر فيها الموارد الطبيعية اللازمة للزراعة.
- 3- إن تنمية القطاع الزراعي يؤدي إلى تقليل الفوارق في البلد الواحد في توزيع الدخل القومي فيما بينها، وكذلك أداة لمحاربة الفقر والجوع والإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.
- 4- توفير المنتجات الزراعية للقطاع الصناعي المحلي، إذ تعتمد العديد من المنتجات الصناعية على المواد الأولية الزراعية كما ويقلل الاستيراد للمواد الزراعية التي تقوم عليها الصناعة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى توفير عملة صعبة للبلد وتحقيق فائض في الميزان التجاري.
- 5- توفير فرص عمل مستمرة ودخل كاف لسكان المناطق الزراعية التي تتميز بنمو سكاني وبما يضمن بيئة حياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي، إذ يعدّ القطاع الزراعي من الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة الأمر الذي يسهم في استيعاب العاطلين عن العمل وتخفيض نسبة البطالة وتقدر قدرة القطاع الزراعي على استيعاب ما بين 25 – 30 من الأيدي العاملة المحلية.

المصادر

أولاً..المصادر العربية

- 1- كارل ماركس، رأس المال النقد الاقتصادي السياسي، ترجمة محمد عيتاني، الجزء الثاني، مكتبة المعارف بيروت، 1986، ص724.
- 2- سهام الدين خيري، مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق الواقع والافاق، مجلة دنانير، العدد الثامن، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2011، ص 39.
- 3- سهام الدين خيري، مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق الواقع والافاق، مجلة دنانير، العدد الثامن، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2011، ص 39.
- 4- رفاة شهاب الحمداني، النظرية الاقتصادية الكلية، دار وائل للنشر ط1 عمان، 2014، ص143.
- 5- احمد اسعد احمد المسعودي، مفهوم انفاق العفو والفائض الاقتصادي في الاقتصاد الاسلامي، كلية القانون، ليبيا، مجلة العلوم القانونية، م 4 ، ع 10 ، 2016 ، ص25.
- 6- الامام اسماعيل بن حماد الجوهري، معجم العمام، دار المعرفة. بيروت، 2007 ، ص 830.
- 7- بول باران، الاقتصاد السياسي والتنمية، ترجمة احمد فواد بليغ، الكاتب العربي للنشر، 1967، ص83.
- 8- خزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1 ، الديواني، بغداد 1987، ص158
- 9- خميس خلف موسى فهداوي، التنمية الاقتصادية، دار الكتب والوثائق الوطنية، 2000، ص77-78.
- 10- رياض رؤوف العمر، التراكم في قطاع التأمين ودوره في عملية التنمية الاقتصادية للعراق، رسالة ماجستير، كلية الادرة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1981، ص39.
- 11- عبد الرسول سلمان، معالم الفكر الاقتصادي، ج1، ط20، 1974، ص64.

- 12- عبد الله الهادي النجار، الفائض الاقتصادي الفعلي ودور الضريبة في ربط الفائض، المكتب المعري الحديث، القاهرة، 1974، ص24
- 13- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكمي 'عالم الكتب الحديث، عمان الاردن، 2007، ص35
- 14- مجيب حسن محمد، مصادر استخدامات الفائض الاقتصادي في القطاع الاشتراكي في العراق للمدة (1965-1976) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1976، ص7.
- 15- محمد توفيق علاوي، كيفية النهوض بالقطاع الزراعي في العراق مع قلة المياه وزيادة نسبة ملوحتها، العراق، متاح على الموقع <https://mohammedallawi.com/2016>
- 16- محمد مدحت مصطفى، اسراف الفائض الاقتصادي، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، ص2.
- 17- محي الدين حسن عبد الله، العولمة واشكال الثنائية (اقتصاد-الدوحة) مجلة الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص29.
- 18- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الاردن، ط1، 2008، ص19
- 19- مصطفى هني، المعجم الاقتصادي، مكتبة لبنان، 1985، ص429.
- 20- نسرین غالي قاسم، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية السياحية المستدامة تجارب مختارة مع اشارة لتجربة العراق ما بعد 2003، رسالة ماجستير، 2019، ص16.
- 21- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، من 2005 – 2019
- 22- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، حسابات قومية، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.
- 23- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، حسابات قومية، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.
- 24- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرات الإصلاح، العراق، 2010، ص:18-23.
- 25- وفاء المهداوي، دور المدخرات الوطنية في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 1982، ص4.

ثانياً.. المصادر الاجنبية

1-Men, because that is the word the writers discussed here used ,as inhome
1955.P111). (Thoretical Economics Letters , 2019 , 9 , 1920 – 1937

<http://www.scirp.org/journal/tel>

2- John mullen, economic surupls measurement in muliti market(2005,p903(